



"الجيش الوطني السوري" وتحديات التأسيس

دراسات وبحوث



استجابت الفصائل الكبرى في الشمال والمنطقة الوسطى ومحافظة اللاذقية للدعوات الموجهة إليها لتشكيل جسم عسكري تنضوي تحت قيادته جميع التشكيلات العسكرية العاملة على الأراضي السورية يتبع لوزارة دفاع في الحكومة المؤقتة.

وأعلن نحو 44 فصيلاً، منها: "حركة أحرار الشام"، و"جيش الإسلام"، و"جيش أسود الشرقية"، وقوات "أحمد العبدو" العاملان في منطقة البادية السورية، والضباط المنشقون العاملون في "الجيش السوري الموحد"، تأييدهم للمبادرة.

وفي اجتماع عقد يوم الإثنين 4 سبتمبر 2017 توافقت الفصائل على تسمية رئيس الحكومة السورية المؤقتة الدكتور جواد أبو حطب وزيراً للدفاع بشكل مؤقت، كما تم الإعلان عن تشكيل هيئة أركان عسكرية (18 سبتمبر) عين بموجبها العقيد فضل الله الحجري، رئيساً للأركان، والعقيد هيثم عفيسي نائباً عاماً له، إضافة إلى تعيين أحد عشر نائباً، كل واحد منهم يترأس قطاعاً من القطاعات الخاضعة لسيطرة المعارضة. وأصدرت الحكومة المؤقتة، قراراً منفصلاً، عينت فيه العقيد عبد الجبار محمد عكيدي، وحسين المرعي في منصب معاون وزير الدفاع.

وفي اجتماع آخر عُقد في شمال حلب (24 أكتوبر) وافقت الفصائل على تسليم الحكومة المؤقتة إدارة كافة المعابر في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وعلى عودة واردات المعابر إلى خزينة الحكومة المؤقتة، على أن تقوم الحكومة بتوزيع هذه الواردات بشكل عادل بينها وبين المجالس المحلية والفصائل.

كما تم الاتفاق على البدء بتشكيل "جيش وطني" يتكون من ثلاث فيالق (فيلق الجيش الوطني، وفيلق السلطان مراد، وفيلق الجبهة الشامية)، على أن يتم تجريد كافة الفصائل من المسميات، والتعامل على أساس وقوانين جيش نظامي، وتسليم كافة سلاح وسيارات ومعدات ومقرات الفصائل إلى وزارة الدفاع في غضون شهر من الاتفاق.

ويبدو أن رئيس الحكومة المؤقتة وزير الدفاع الدكتور جواد حطب يسير بخطى ثابتة في تشكيل الجيش الوطني؛ ففي الفترة الممتدة ما بين 10 أكتوبر و5 نوفمبر تسلمت الحكومة ثلاث كليات عسكرية في الشمال السوري من: "الجبهة الشامية"، ومن "لواء المعتصم"، ومن "فرقة الحمزة"، وتضم الأخيرة بمدينة الباب حوالي 2200 مقاتل يتلقون التدريب العسكري في ساحات وقاعات مخصصة م تجهيزها مطلع عام 2017.

وعلى الرغم من الترحيب الشعبي الكبير بهذه المبادرة؛ إلا أن بعض القوى الخارجية تعاملت مع مشروع الجيش الوطني بحساسية مفرطة، وذلك نتيجة لعمق الاستقطاب الإقليمي الذي تزداد حدته يوماً بعد آخر، خاصة وأن مشروع الجيش الوطني لا يندرج في مشاريع التسوية التي يتم الإعداد لها في دهايز الدبلوماسية الدولية، الأمر الذي يدفع نحو دراسة سبل التعامل مع تحديات المرحلة المقبلة، والتي يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

التحديات العسكرية في المرحلة الراهنة

أولاً: انتشار القوات شبه العسكرية والميليشيات العابرة للحدود

يجب أن تتواءم عملية تنظيم الوطني الجديد مع التحديات التنظيمية والبشرية والجغرافية على حد سواء، حيث يتوقع أن تواجه رئاسة الأركان مشاكل جمة في توفير التمويل والتدريب والتسليح في غضون الفترة المنظورة، وحتى إن توفر ذلك كله فإن مسألة الانتشار الجغرافي ستمثل المعضلة الأبرز في ظل ازدحام الميدان بكمية كبيرة من المقاتلين من مختلف الانتماءات.

ولا بد من الاستفادة في هذه الحالة من الأخطاء التي وقع فيها جيش النظام الذي لم يعد قادراً على الاحتفاظ بتماسك جيشه في مواجهة حروب العصابات، وعانى جراء ذلك من استنزاف كبير أدى إلى خفض قوته القتالية من 100 ألف عنصر عام 2014 إلى نحو 30 مقاتل عام 2017.

ووفقاً لمصادر عسكرية روسية فإن النظام قد خسر خلال السنوات الست الماضية ما يقرب من 150 ألف قتيل، مما دفع بالقيادة العسكرية الروسية إلى إعادة تأهيل قوات الأسد من خلال جمع فلول الفرق المنحلة وتنسيبها إلى ميليشيات جديدة لا تخضع لرئاسة الأركان.

وفي مقابل تراجع جيش النظام، تزدحم الأراضي السورية بكمية كبيرة من الميليشيات الطائفية والإثنية وفرق المرتزقة التي تقوم بمهام قتالية وأمنية في سائر أنحاء البلاد، أبرزها:

- **ميليشيات النظام:** شهدت قوات النظام في غضون الفترة الماضية تطورين مهمين؛ أولهما إعادة تشكيل معظم تشكيلات الجيش في مجموعات من ختلف القطاعات والمرتببات بهدف تحريرها من "عبء النطاق الجغرافي" وضمان سرعة الاستجابة وسهولة الحركة، وثانيهما تنسيب المجندين الجدد في ميليشيات رديفة للمؤسسة العسكرية بموجب القرار الرئاسي 1445، الذي نص على إنشاء جيش رديف من الميليشيات الطائفية على غرار

"الحشد الشعبي" العراقي المكون من نحو 40 ميلشيا، وتخويل الحرس الثوري قيادة هذه القوة الجديدة. ولعل أحدث تشكيلاتها "اللواء 313" الذي أسسه الحرس الثوري الإيراني في درعا.

- **الميلشيات الطائفية:** أكد تقرير صادر عن (Strategy Page) أن إيران نشرت نحو 24 ألف مقاتل شيعي، منهم نحو 62% من أفغانستان وباكستان وغيرها من المناطق، ونحو 35% من "حزب الله"، والنسبة المتبقية هم من المدربين والمستشارين الإيرانيين، ويقل هذا التقدير بنحو ست آلاف مقاتل عن التقدير الذي أورده "معهد دراسات الحرب" مؤكداً وجود نحو 30 ألف مقاتل من الميلشيات العراقية واللبنانية والباكستانية والأفغانية.

- **القوى الإثنية:** على ضوء اتفاقيات "خفض التوتر" بادرت روسيا إلى نشر فرق من الشيشان في محافظتي درعا والقنيطرة، وكذلك في الغوطة الشرقية وعلى الحدود السورية-الأردنية، وأرسلت فرقة من إنغوشيا للقيام بأعمال المراقبة الميدانية والشرطة المدنية والعسكرية في ثلاث نقاط جنوب غربي سوريا. وفي المقابل تحدث موقع "إنتلجنس أونلاين" عن إنشاء جهاز الاستخبارات التركي (MIT) "ميلشيات" من عناصر تركمانية موالية لتركيا بهدف تمكينها من السيطرة على الحدود التركية-السورية، فضلاً عن التشكيلات تركستانية الأصل التي يتموضع معظمها في إدلب.

- **فرق المرتزقة:** يقدر مجموع قوات المرتزقة الروس في سوريا بحوالي 5000 مقاتل، تم جلبهم عبر شركة (Wagner Group) الأمنية للقيام بمهام قتالية ورقابية تحت العلم الروسي وأغلبهم من المتقاعدين الذين خدموا سابقاً في القوات البرية والبحرية والجوية الروسية، وتنسق هذه الفرق عملياتها مع الفرقة العاشرة من القوات الخاصة التابعة للاستخبارات العسكرية الروسية (GRU). أما على الجانب الكردي فيتحدث عن مشاركة المئات من المرتزقة من أصول أمريكية وأوروبية إلى جانب "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وذلك على الرغم من أن قوانين دولهم تمنع المشاركة في العمليات القتالية بسوريا.

- **القوى العشائرية:** ترعى بعض القوى الإقليمية والدولية مجموعات مختلفة من القوات العشائرية، منها على سبيل المثال تحالف "الصناديد" لإسناد " وغيرها من القوى العشائرية من الشدادي. كما شهدت الجبهات الشرقية والجنوبية قيام تشكيلات عشائرية أبرزها: "جيش أحرار العشائر" الذي تدعمه الأردن منذ عام 2014 ليكون خط دفاع متقدم عن حدود الأردن داخل الأراضي السورية ضد تنظيم "داعش"، وينشط في القنيطرة، وأجزاء من محافظة السويداء.

ثانياً: عسكرة النزعات الانفصالية

- فيدرالية الشمال: يحظى مشروع إنشاء "فيدرالية الشمال" أو ما يطلق عليه "روجافا" في مصطلحات حزب الاتحاد الكردي الديمقراطي، وذراعه العسكري وحدات حماية الشعب الكردية بدعم مالي وعسكري من الدول الغربية، حيث تؤكد مصادر الحزب أن التحالف الدولي بقيادة أميركا وكذلك القوات الروسية والمنظمات التابعة لدول الاتحاد الأوروبي تدعم مشروع إنشاء فيدرالية تشمل: إقليم الجزيرة الذي يضم مقاطعتي القامشلي والحسكة، وإقليم الفرات الذي يضم كوباني وتل أبيض، وإقليم عفرين الذي يضم مدينة عفرين ومنطقة الشهباء.

ولتتمكن هذا الكيان المرتقب من حماية حدوده؛ قدمت القوات الأمريكية ما قيمته 2.2 مليار دولار من الأسلحة والمعدات. وجاءت تلك الأنباء عقب إعلان واشنطن تسليم 1400 شاحنة أسلحة لقوات سوريا الديمقراطية، المكونة أساساً من وحدات حماية الشعب الكردية.

- فيدرالية الجنوب: أطلقت الجهود الأمريكية-الروسية لإنشاء منطقة حكم ذاتي في الشمال السوري العنان لإعداد خطة موازية تهدف إلى إنشاء إقليم فيدرالي يشمل المحافظات الجنوبية الثلاثة: القنيطرة وحمص وحوران وجبل العرب، وضخ سيولة نقدية لإعادة إعمار المناطق التي دمرها الصراع في السنوات الستة الماضية. ويقضي المشروع بتسليح دروز محافظة السويداء ضمن ميليشيات ذات طابع طائفي، أبرزها: ميليشيا "شيوخ الكرامة" التي قُدر تعدادها بنحو ألفي شخص بزعامة وحيد البلعوس، و"جماعة بشنق" التي بلغ تعدادها نحو ثلاثة آلاف شخص، و"ميليشيا يوسف جربوع"، التي يبلغ تعداد أفرادها نحو ألف شخص، وعدد من التشكيلات الأصغر حجماً مثل ميليشيا "عمار بن ياسر".

تأتي عملية التحشيد تلك ضمن محاولات تبذلها كل من موسكو ودمشق لحشد الدروز في مشروع طائفي يهدف إلى تعزيز دور الميليشيات الدرزية في الجنوب السوري في مواجهة فصائل المعارضة، وذلك من خلال تشكيل قوة درزية يطلق عليها "درع الوطن" وتهدف إلى احتواء سائر الميليشيات الدرزية في قوة موحدة على غرار ميليشيا "الحشد الشعبي" في العراق، ومن أبرز الميليشيات الموالية للنظام: ميليشيا "الدفاع الوطني" أو "اللجان الشعبية"، وتضم حوالي خمسة آلاف مسلح، وميليشيا "فصائل البعث"، والتي تجاوز عدد أفرادها أربعة آلاف شخص، وكذلك الميليشيا التابعة لجمعية "البستان" التي يمولها كل من: رامي مخلوف، وزوجة عصام زهر الدين، بقيادة نزيه جربوع، ابن شيخ عقل الطائفة السابق.

ثالثاً: التنافس الدولي لنشر القواعد العسكرية

على الرغم من النشاط الدولي المحموم للتوصل إلى إنشاء مناطق "خفض للتوتر" في سوريا؛ تشير مجريات الأحداث الميدانية إلى سباق دولي للهيمنة العسكرية داخل الأراضي السورية، حيث تتنافس كل من: أمريكا وروسيا وتركيا وإيران لإنشاء قواعد ثابتة لهم. ويبدو أن المشهد العسكري سيسفر عن اتفاقية اقتسام مناطق نفوذ بين القوى الرئيسية التي نشرت في سوريا القواعد التالية:

- **القواعد الأمريكية:** تمتلك الولايات المتحدة قاعدتي "رميلان" و"المالكية" شمال شرقي سوريا، وتبسط سيطرتها على مطار "الطبقة" العسكري، كما تتمركز القوات الخاصة الأمريكية بقاعدة جوية في سهول "صرين" جنوب "عين العرب" على بعد 3 كم عن الفرات. وبالإضافة إلى قاعدة التنف شرقي البلاد؛ تم الكشف عن عمليات جري لإنشاء قاعدة جوية في موقع سري يبعد حوالي 25 كم غرب التنف على المثلث الحدودي بين العراق وسوريا والأردن. وذلك بهدف الإشراف على العمليات العسكرية المزمعة في حوض الفرات ولكي تتولى عملية الاتصال والربط بين مختلف عناصر القوات الخاصة الأمريكية العاملة في الشمال الشرقي والقوات الأخرى في الجنوب الشرقي، ومراقبة الحدود العراقية-السورية الممتدة نحو 900 كم.

- **القواعد الروسية:** بالإضافة إلى قاعدة حميميم بادرت القوات الروسية إلى رفع العلم الروسي على أكبر قاعدة جوية سورية، وهي مطار "الضمير" العسكري، وعززت وجودها في مطارات حمص الشرقية: "T4" و"الشعيرات" ومطار "تدمر" العسكري، كما بادرت إلى تقوية دفاعاتها الجوية في مطار "كويس"، وتحتفظ في الوقت نفسه بمروحيات ومقاتلات في: "الشعيرات" و"التياس". أما بالنسبة للقواعد البحرية فقد حذر "معهد دراسات الحرب" من أن القوة البحرية الروسية: "تعيق تحرك البحرية الأمريكية وتشكل خطراً على المضائق الإستراتيجية، حيث تم نشر نحو 15 قطعة بحرية في المتوسط، مما يشكل خطراً على الخصرة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي "ناتو". وكانت موسكو قد أعلنت عزمها تعزيز البنى التحتية لمنشأتها العسكرية البحرية والجوية في سوريا بهدف تحويلها لقاعدة تواجدها طويل الأمد، وذلك بعد مصادقة مجلس الدوما على بقاء القوات الجوية الروسية في سوريا لمدة 49 عاماً مع إمكان تمديدتها 25 عاماً إضافياً.

- **القواعد الإيرانية:** ولتأمين مكاسبها العسكرية في الأراضي السورية؛ قامت طهران باستئجار مطار عسكري من النظام السوري وسط سوريا لنشر مقاتلاتها في العمق السوري، كما أقامت قاعدة للميلشيات التابعة لها في ميناء طرطوس، التي يتم تأهيلها لاستيعاب نحو خمسة آلاف مقاتل إيراني. يجري ذلك بالتزامن مع برنامج إيراني لتشييد

منشأة عسكرية بالقرب من مدينة بانياس الساحلية شمال غربي سوريا لإنتاج صواريخ بعيدة المدى من نوع M600 المشابهة لصاروخ فاتح 110 الإيراني.

- الانتشار التركي: استكملت أنقرة تأهيل القاعدة العسكرية الأولى التي تعتزم إقامة ثمان منها على الأراضي السورية، في قمة جبل "الشيخ بركات" قرب مدينة دارة عزة في الريف الغربي لمدينة حلب. في هذه الأثناء تقوم تتقدم قوات الجيش التركي باتجاه "اللطامنة" لتغطي كامل ريف حماة الشمالي، وتعمل في الوقت نفسه على تحصين مواقع نقاط المراقبة على خط إدلب-عفرين، بهدف مراقبة "منطقة خفض التوتر" في إدلب ومنع إقامة كيان كردي على حدودها الجنوبية مع سوريا. كما تعمل على تعزيز حدودها مع العراق وسوريا من خلال نشر مناطيد مراقبة على امتداد 900 كم من حدودها مع سوريا.

رابعاً: التوافقات الأمريكية-الروسية على اقتسام موارد الطاقة

أسفرت المداولات الأمريكية-الروسية حول العمليات العسكرية شرقي سوريا عن اتفاق ضمني بين الطرفين يقضي بإقصاء فصائل المعارضة، واقتسام نحو أربعين حقلاً للنفط والغاز أبرزها: "الرميلان"، و"الشداي"، و"جبسة"، و"السويدية"، و"التيم"، و"التنك"، و"العمر"، و"الورد"، و"خشام"، و"الخراطة"، و"الحسيان"، و"الجفرة"، علاوة على معمل غاز "كونوكو" بريف دير الزور الشرقي، والذي يعدّ أحد أهم مصادر الغاز السوري. وتشكل حقول البادية وحقول "توينان" و"الحباري" و"الثورة" أكثر من 60 في المائة من إنتاج البلاد.

وبناء على ذلك الاتفاق؛ سيطرت قوات المارينز على حقل "كونوكو" للغاز لتضمها إلى مجموعة سدود المياه الكبرى التي تسيطر عليها واشنطن، وتشمل "سد الثورة" في الطبقة و"سد تشرين" و"سد البعث"، كما سيطرت قوات "قسد" على حقل "العمر"، وذلك في أعقاب سيطرتهم على حقل "الجفرة" للغاز الطبيعي، بعد أن توقفت قوات النظام والمليشيات الحليفة له على بعد 6 كيلومترات عن "العمر"، مفسحة المجال للقوات الكردية للسيطرة عليه بإسناد أمريكي.

ووفقاً لتقرير أمني مطلع؛ فإن الأوامر السرية التي أصدرتها القيادة الروسية لقوات النظام و"حزب الله" بوقف زحفها بعد السيطرة على مدينة "الميادين" وعدم التقدم نحو حقل النفط، كان مدفوعاً بمحادثات بين ضباط أمريكيين وروس في المنطقة، وتم التوصل بينهم إلى اتفاق تُمنح بموجبه ميليشيات "وحدات حماية الشعب" الكردية حقل "العمر" مكافأة لدورها في السيطرة على مدينة الرقة.

وزعم التقرير أن روسيا وافقت على تسليم أكبر حقل نفطي للأكراد المواليين للولايات المتحدة مقابل دعم واشنطن شركة "روسنفت"، عملاقة النفط الروسية التي تديرها الدولة، في السيطرة على خط أنابيب النفط الكردي الممتدة من إقليم كردستان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط. وكانت شركة "روسنفت" قد أعلنت عن إبرام اتفاق مع حكومة إقليم كردستان لتولي تشغيل وإدارة نحو 60 بالمائة من هذا المشروع.

ويثور السخط في طهران من تسريبات مفاوضات تجري بين موسكو وأربيل لتمكين إقليم كردستان العراق من تصدير النفط عبر الأراضي السورية في حال قررت تركيا إغلاق الأنابيب القادمة من الإقليم بالكامل على خلفية الاستفتاء الأخير، حيث استثمرت تركيا في قطاع النفط بكردستان العراق أربعة مليارات دولار، كما أن شركة "روسنفت" وقعت قبل مدة مع كردستان صفقة بقيمة مليار دولار لمد أنبوب غاز عبر تركيا إلى أوروبا.

خامساً: سياسة إضعاف الفصائل

أدى تزايد الاعتماد الأمريكي على متزايدة على موسكو لتنفيذ خططهم في محاربة تنظيم "داعش" وإنشاء مناطق "خفض التوتر" إلى قيام توافقات أمريكية-روسية تقضي بقبول واشنطن سيطرة الأسد على غرب الفرات وسيطرة واشنطن على شرقه، الأمر الذي دفعها لإنهاء برنامج تابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتسليح وتدريب المعارضة السورية.

وبالإضافة إلى رغبة ترامب في كسب تعاون موسكو؛ يأتي قرار وقف الدعم عن المعارضة نتيجة قناعة العسكريين الأمريكيين بأن "قوات سوريا الديمقراطية" أكثر فاعلية، ولعدم ثقتهم بالمقاتلين العرب الذي يعانون من انقسامات كبيرة، فيما أثبت الأكراد أنهم حلفاء أوفياء ويمكن الاعتماد عليهم على المدى البعيد.

وترى مصادر أمنية مطلعة أن قرار واشنطن إيقاف الدعم عن فصائل المعارضة "المعتدلة" يمثل ضربة لجهاز الاستخبارات المركزية والمجتمع الأمني بكامله، حيث يرغب ترامب في تبني مقاربة جديدة لسوريا ما بعد "داعش" تتضمن بتوجيه ضربة مزدوجة لكل من تنظيم القاعدة في إدلب وفصائل المعارضة الإسلامية التي يرغب في استبدالها بتشكيلات جديدة لا تشترط رحيل الأسد ولا تمنع من التعاون مع النظام.

وفي مقابل قيام غرفة "موم" بتجميد الدعم للفصائل؛ تتعرض فصائل الجنوب لضربات ممنهجة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، ودفع جيش "أحرار العشائر" للانسحاب من تلك المناطق وتسليم معبر نصيب للنظام.

وفي المناطق الشرقية تكبد "جيش أسود الشرقية" خسائر كبيرة بعد تراجع دعم وكالة الاستخبارات الأمريكية وعلى إثر ذلك؛ طالبت غرفة "الموك" قد طالبت "جيش أسود الشرقية" و"قوات أحمد العبدو" بوقف قتال نظام الأسد في البادية السورية والدخول إلى الأردن وأمهلتهما 48 ساعة، والانصياع للترتيبات المزمعة لإنشاء منطقة عازلة.

سادساً: نذر اندلاع معارك في إدلب وفي المحافظات الجنوبية

أكد ظهور رئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري في ريف حلب المخاوف بتوجه إيران والمليشيات التابعة لها لشن هجوم على مدينة إدلب، حيث يحشد الإيرانيون قواتهم في ريفي حلب الجنوبي والشرقي، قرب مطار أبو الظهور العسكري.

وفي هذه الأثناء يدفع النظام باتجاه فتح جبهة رديفة تنطلق من "الحاضر وتلة الأربعين"، وذلك عقب الانتهاء من عملياته في دير الزور وإحكام سيطرته على مدينة البوكمال. وذلك في مقابل خطة روسية-تركية تهدف إلى إحداث انقسامات داخل "هيئة تحرير الشام" وتشجيع الفصائل المتحالفة معها للانفصال عنها ومواجهتها في مناطق نفوذها، بدلاً من شن حرب خارجية مفتوحة معها.

وتأتي المواجهات بين "الهيئة" ونور الدين زكي لتعزز هذه المخاوف، حيث يفقد تنظيم القاعدة سطوته بصورة تدريجية على وقع الخلافات البينية والصراع الداخلي.

أما في المحافظات الجنوبية، فيثور القلق من إمكانية توجه تل أبيب لإشعال جبهة الجولان لإبعاد القوات الإيرانية عن المناطق الحدودية. ووفقاً لمصادر أمنية مطلعة فإن تلويح نتنياهو بإمكانية اندلاع حرب إقليمية في المنطقة قد تعزز بتعيين اللواء أميكام نوركين قائداً لسلاح الجو وتكليفه بوضع بنك أهداف "سري".

أما على الصعيد البري، فقد نفذت تل أبيب في شهر سبتمبر الماضي أضخم مناورات من نوعها منذ قرابة 20 عاماً بالقرب من الحدود السورية، حيث أجرى الجيش الإسرائيلي تدريباً عسكرياً واسع النطاق يحاكي حرباً مع "حزب الله"، وشارك في هذه المناورات قوات كبيرة في الخدمة النظامية والاحتياط من بينها فرق عسكرية، و20 لواء، إلى جانب سلاح الجو والبحرية والاستخبارات.

سابعاً: جماعات الغلو

على وقع تهاوي مراكز سيطرة "داعش" شرقي سوريا؛ ينفذ التنظيم خطة انتشار جديدة تهدف إلى فتح جبهات جديدة، حيث تم رصد تنفيذ عناصر التنظيم عمليات "هروب جماعي" يهدف لعملية إعادة انتشار.

وتشير المصادر إلى أن عناصر التنظيم قدموا من الموصل متسللين عبر الأنبار، وانتقلوا من قبيلة لأخرى مقابل أموال دفعوها حتى وصلوا جنوب سوريا، الأمر الذي مكّن قادتهم من إعادة تشكيل نحو 50 بالمائة من "الفرقة الذهبية" التي تولت قيادة العمليات، وتقوم قيادة التنظيم بإجراء تدريبات في معسكر جديد أقيم في منطقة يسيطر عليها في القسم السوري من الجولان، حيث شرع قادة في التنظيم بإنشاء هذا المعسكر الجديد بعد أن أجبروا على الفرار من مدينة الرقة، إثر معارك ضارية مع قوات النظام، ويشارك في تدريباتهم العسكرية حوالي 300 من الشباب المحليين، ومن داخل المعسكر يتم تشغيل حملاتهم الدعائية على الإنترنت، بدلاً من تلك التي كانت تُفعل في مدينة الرقة التي اضطروا للفرار منها.

أما في إدلب فيمعن تنظيم القاعدة في إثارة الفوضى عقب إقصاء سائر الفصائل واستحواده على السيطرة في المحافظة، وذلك من خلال الإعلان عن حكومة "إنقاذ" تشكل تحدياً مباشراً للحكومة المؤقتة ومشروع الجيش الوطني بصورة خاصة. ويبرر أعضاء حكومة "الإنقاذ" مبادرتهم تلك بالادعاء أن الحكومة المؤقتة لم تستطع أن تنال أية مشروعية قانونية، وأن تأثيرها على الأرض ضعيف، متخذين من هذه الجدلية ذريعة لادعاء تمثيل المناطق المحررة، وجباية واردات معبر باب الهوى للقيام بالأعمال الإدارية اللازمة.

سبل الاستجابة للتحديات

لا تقتصر تعقيدات المشهد العسكري على الساحة السورية وحدها؛ بل تمثل هذه الظاهرة إرثاً شرق أوسطي يهيمن على الجمهوريات المتداعية، وخاصة في العراق واليمن وليبيا بالإضافة إلى سوريا، حيث تتنازع جيوش القوى الفاعلة، والميليشيات الإثنية والطائفية، وفلول المؤسسة العسكرية، وجماعات الغلو، والجماعات شبه العسكرية التي قامت على أسس جيوسياسية ومناطقية وعشائرية على عملية الفرز الجيوسياسي.

وفي ظل تفشي الفوضى واحتدام الصراع البيئي في المناطق الخاضعة للمعارضة في سوريا؛ يبدو من الواضح أنه لم يعد بإمكان أي فصيل أن يقوم -منفرداً- بإسقاط النظام أو إنشاء نظام بديل يحقق طموحات الشعب السوري وتطلعاته، الأمر الذي يدفعنا لتشجيع جهود تشكيل الجيش الوطني على أسس احترافية، بهدف تمثيل الامتداد الشعبي، وحماية وحدة البلاد ومنع مشاريع التقسيم. ولتحقيق ذلك فإنه يتعين تبني رؤية شاملة تقوم على الأسس الأربعة التالية:

أولاً: وضع إستراتيجية عسكرية شاملة

يكمن سر نجاح هذا المشروع في تكوين صورة واضحة لطبيعة تحديات المرحلة، ورسم خارطة للصراع الميداني، ومن ثم صياغة إستراتيجية شاملة للتعامل معها.

ويتطلب ذلك تشكيل جهاز رصد مركزي تابع لجهاز الأركان، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة بشتى القوى الفاعلة وأماكن تواجدها، واقتراح سيناريوهات استجابة تمزج بين الديناميكية والقدرة على التأقلم مع المستجدات، ولا تخضع في الوقت نفسه لتقلبات المزاج الدولي وتحولات مواقف الحلفاء.

ولا بد أن يكون الهدف الأسمى للخطة هو الدخول في معادلة الصراع بكفاءة وندية، بدلاً من الخضوع لأجندات القوى الداعمة، وشن حروب الوكالة نيابة عنها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توقف بعض قادة الفصائل عن التصرف كأنهم أمراء حرب، والانخراط بصورة فعلية في تعزيز قدرات الجيش الوطني.

وبدلاً من اقتصار التركيز على ما تتطلبه عملية إعادة التنظيم على أسس نظامية تقليدية تقوم على نظام الفيالق والفرق والألوية؛ يتعين على رئاسة الأركان القيام بعملية التخطيط وفق ظروف المنطقة التي يضمحل فيها دور الجيوش التقليدية ويزدهر دور الجماعات شبه العسكرية والميليشيات، مما يفرض عليها القيام بصياغة تشكيل "أفقي" يمكنه التعامل مع تعدد القوى وتنوع الفرقاء.

ونظراً لحدائثة عمر التجربة، وتدهور العلاقة بين الفصائل؛ فإنه من المتعين على رئاسة الأركان أن تأخذ ضمن أولوياتها أعمال التطبيقات المعاصرة في إدارة التحالفات العسكرية لمنع الاصطدام فيما بينها، بما في ذلك تنسيق العمليات المشتركة، وتحقيق التكامل، وتعزيز التواصل، وتوحيد النظم القتالية، وإنشاء الغرف المشتركة، وتوفير المعلومات، وتعزيز سلاح الإشارة ونظم الإنذار المبكر، واستحداث الخطوط الساخنة، وتنمية الاحترافية في الأداء.

ويجب أن تتضمن الخطة الإستراتيجية بنوداً واضحة للتعامل مع السياسة الغربية القائمة على تعزيز النزعات الفصائلية وعسكرتها ضمن مشروع "تمكين الأقليات"، ومواجهته بمشروع وطني جامع ملء الفراغ الناتج عن انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية النظامية.

ولعل من أهم المسائل التي يجب أن تضعها الإستراتيجية العسكرية الوطنية بعين الاعتبار؛ منع محاولات بعض الجماعات بسط سيطرتها على الجيش الوطني وتسخيرها لصالح أجندها متسلحة بدعم بعض القوى المجاورة، إذ إنه من شأن ذلك تحويل الجيش الوطني إلى ميلشيا تابعة لجماعة سياسية تسعى للنفوذ العسكري، ولن تختلف في ذلك عن حزب البعث الذي وصل إلى الحكم على ظهور الدبابات، وعمل على بسط هيمنته على المؤسسة العسكرية، وهي تجربة مريرة لن يسمح السوريون بتكرارها.

كما يتعين تبني برنامج يهدف إلى تصحيح العلاقات المدنية-العسكرية، باعتبار أن هذه القوة هي جيش تحريري وطني ينتمي للمجتمع ويعمل على حمايته وليس على قمعه أو كبت حريته.

وبالنظر إلى طبيعة التحديات القائمة فإنه يجب أن يكون على مكتب رئيس الأركان سبع ملفات فيما يتعلق بإستراتيجية إعادة التشكيل، وهي:

1. توفير تقنيات منع وفض الاشتباك بين القوى الصديقة والحليفة
2. توحيد القرار السياسي
3. وضع خطة لتشكيل تحالفات إستراتيجية مع القوى الصديقة
4. إنشاء شبكات استخبارات عسكرية
5. إقامة شبكة علاقات مع مختلف القوى الفاعلة على الأرض
6. تعزيز الانتماء الوطني للجيش الوطني
7. مواجهة حركات وفكر الغلو

ولا بد من الاعتراف بأن بعض الفصائل قد ارتكبت خطأ جسيماً عندما تسامحت مع نزوع بعض منسوبيها إلى الأدلجة المفرطة والغلو في الدين، وكذلك عندما تجاهلت خطر انتشار حركات التشدد في مناطقها، فسمحت لها بالتمكن، وأتاحت لها مجال التغلغل وإثارة الخلافات والجدل، والترويج لنماذج وصفت بأنها "إسلامية" والإسلام منها بريء. ولذلك فإنه يتعين تبني برامج لعزل هذه القوى وتحييدها، ومنع عناصرها -المختزقة أمنياً- من إشاعة الفوضى، إذ إن خطرها لا يقل عن الدور السلبي الذي تقوم به الميلشيات الإثنية أو الطائفية على حد سواء.

ثانياً: حيازة مهارات الاستجابة في بيئة الحروب "اللامتاثلة"

تمثل عملية تشكيل قوة وطنية في مناطق مزقتها الصراعات تحدياً لا يستهان به. ولصياغة خطة تشكيل تستجيب للتحديات من منظور ميداني محلي، وليس وفق رؤية إحدى القوى الداعمة.

ولا تعارض في ذلك مع ما تقتضيه المتطلبات الميدانية من تحالفات تكتيكية؛ إذ إن عملية التخطيط لمشروع وطني يجب أن تقوم على رؤية استشرافية بعيد الأمد، وذلك بخلاف عمليات التشكيل الآني التي تقوم بناء على عمليات محددة في إطار الزمان والمكان، ولا شك في أن الخلط بينهما سينتج عنه عواقب وخيمة أخطرها تحويل "القوة الوطنية" إلى ميلشيا تابعة لدولة أجنبية تخوض معركة وكالة نيابة فحسب.

وبدلاً من ذلك فإن خطة إعادة التشكيل يجب أن تقوم على استشراف مآلات التحولات الميدانية، حيث أدى انهيار التشكيلة التقليدية للجيش النظامي إلى انتشار الجماعات شبه العسكرية والميليشيات الإثنية والطائفية، ونتج عن ذلك تحول نمط الحروب من "الصراعات المتماثلة" (symmetric warfare) إلى الحروب اللامتاثلة (asymmetric warfare) والتي تشن من قبل جماعات مسلحة لا تلتزم بتشكيل أو زي عسكري معين، وتتسم بقدر عال من التنظيم والسرية، مستفيدة من توفر تقنيات: الطائرات الآلية، والصواريخ، وحروب الفضاء الإلكتروني والعمليات الانتحارية، والتفخيخ والتفجير عن بعد، وزراعة الألغام، والاعتقال. فضلاً عن تدفق أسلحة المشاة الحديثة كالأسلحة اليدوية كالبنادق والرشاشات والعبوات الناسفة، والتي تشكل جزءاً أساسياً من سلاح هذه الجماعات.

ولعل أحد أبرز أسباب تراجع بعض جيوش الجمهوريات العربية المتهاوية (العراق-ليبيا-اليمن-سوريا) أمام هذه الجماعات هو فشلها في التأقلم مع تغير نمط الصراع، حيث بقي تركيز هذه الجيوش منصباً نحو التدريب على فنون القتال في معارك متماثلة، أي مع جيوش نظامية في دول أخرى، دون أن تدرك الطبيعة المعقدة للجماعات شبه العسكرية، واعتمادها أساليب متقدمة في إنشاء جيل ثالث من القوى العابرة للحدود والتي يتم تنظيمها وتأهيلها وتدريبها وإصدار التعليمات لها عبر شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تشكيل فرق الجيش الوطني وفق مقتضيات الحروب اللامتناهية مثل حروب العصابات، وحروب الفضاء الإلكتروني، وتوظيف تقنيات الطائرات الآلية التي أصبحت متاحة لمختلف الميليشيات العاملة على الأرض.

كما يجب وضع آليات للتعامل مع الأطراف غير الحكومية التي تنخرط ميدانياً عبر مفهوم المقاول (outsourcing) حيث يتوقع أن يتضاعف اعتماد الروس عليها في المرحلة المقبلة نظراً لحاجتهم إلى تخفيض قواتهم العسكرية بعد الإعلان عن إنهاء التدخل، ولتخفيض القوات الإيرانية وتوفير المصاريف.

ثالثاً: تحويل مجرى الصراع فيما يحقق مبادئ الثورة وأهدافها

تقوم معادلة الصراع في سوريا على قوى مهيمنة تستخدم المجموعات الأصغر لخوض غمار المعارك نيابة عنها، وبالتالي فإن الهدف الأسمى لجميع القوى المتصارعة هو تحديد مسار الصراع فيما يحقق مصالحها الإستراتيجية.

ولا بد من الاعتراف بأن فصائل المعارضة كانت الطرف الأضعف في المعادلة العسكرية خلال السنتين الماضيتين، حيث سمحت لنفسها أن تخوض معارك بالوكالة لصالح أطراف خارجية، وانزلقت في متاهات الاقتتال الداخلي بصورة مؤسفة، الأمر الذي يفرض على الجيش الوطني توجيه مسار المعركة باتجاه إسقاط النظام دون التفريط بمؤسسات الدولة أو التضحية بوحدة البلاد واستقلالها.

وبعد أن ثبت لهذه الفصائل عدم جدوى خوض حرب المدن، وصعوبة الاحتفاظ بالمناطق المكتظة بالسكان، بات من المتعين عليها تبني إستراتيجية بديلة تتحرر من "عبء النطاق الجغرافي" والتركيز على المرونة في التشكيل والسيولة المتاحة لمعالجة القضية المحورية المتعلقة بإسقاط بشار الأسد.

وتتطلب هذه الإستراتيجية مزيجاً من المعرفة بجغرافية القطر السوري من جهة، واستيعاب تجارب الدول التي قطعت شوطاً في مجالي: الأمن الاستباقي واختراق المناطق الآمنة للعدو من جهة ثانية، حيث تشكل الجيوش المعاصرة فرقاً خاصة للعمل في المناطق الآمنة للخصم يطلق عليها: "لواء العمق" أو "لواء التشغيل"، وتكلف مهام متعددة في العمق الاستراتيجي للعدو، أبرزها: تشخيص الفرص الكامنة في استهداف العمق الاستراتيجي للخصم، وإفقاده توازنه عن طريق تشغيل مدمج لعمليات متعددة في توقيت واحد بهدف تشتيت قدراته وإضعاف معنويات مقاتليه.

وتكلف هذه الفرق بإنشاء بنك من الأهداف التي يتوجب ضربها في مناطق العدو، وتفويضها بتحديد توقيت الاستهداف ووسيلته، وتخويلها مهام التنسيق بين ألوية الصفوة والأجهزة الاستخباراتية المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها.

كما توكل إليها مسؤولية تحديد طابع ووسائل الحرب النفسية ضد "العدو"، ومن ذلك: إلقاء المناشير على سكان المناطق المستهدفة، واختراق وسائل إعلام العدو، والعمل على إرسال رسائل مباشرة إلى الجهات غير المستهدفة في المناطق التي تتعرض لعمليات هذا اللواء.

وبناء على ذلك فإن الخطة الميدانية للجيش الوطني يجب أن تقوم على تحويل زخم العمليات إلى المناطق الآمنة للنظام وسحب المبادرة منه، وذلك من خلال إنشاء غرفة عمليات وبنك للأهداف التي يتوجب ضربها في المناطق الآمنة للنظام بهدف إضعاف سيطرته عليها، وغيرها من المناطق التي يمكن أن تشكل مصدر تهديداً على حياة المواطنين السوريين، وضرب معنويات مقاتليه والميليشات الموالية له.

كما يترتب على ذلك تبني إستراتيجية "الحرب الصامتة" عبر استهداف البؤر الحساسة والمواقع المفصلية للنظام لإفشال محاولات التحشيد والتعبئة التي يقوم بها، وذلك بالتزامن مع تبني إستراتيجيات "الحرب الاستباقية"، التي تقضي بمبادرة الخصم وإفشال الجهود التي يبذلها لاستهداف مواقع المعارضة. وقد يتطلب ذلك إقامة علاقة تعاون مع القوى الحليفة تتضمن الحصول على تبادل المعلومات، وتنفيذ العمليات المشتركة وضرب الأهداف الكفيلة بمنع النظام من استهداف أمن دول الجوار.

رابعاً: تقصي مصادر القوى الكامنة

إن الوسيلة الأفضل للخروج من الحالة الميدانية المروعة في سوريا هي توظيف مصادر القوة الوطنية الكامنة لمعالجة جميع الظواهر السلبية الناتجة عن تعدد الفرقاء وانتشار السلاح واستمرار القتال.

ويتطلب ذلك وضع خطة إعلامية تخاطب الداخل السوري والجماهير بالدور الأساسي الذي ستضطلع به القوات الوطنية في القضاء على مظاهر: فوضى انتشار السلاح، وتدفق الميليشيات الخارجية، وتفشي الاحتقان الطائفي والتوتر المجتمعي والتسيب الأمني، وانسياب الحدود، وانتهاك السيادة، وارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين العزل.

ويتمثل مفهوم "القوة الكامنة" في تعزيز انتماء الجيش الوطني للشعب السوري، وإنشاء دائرة تفاعل داخلية لا يمكن لأية جهة خارجية أن تتدخل في صياغتها، وتتطلب هذه العملية تبني برامج توعوية في مجالات: تعزيز الممارسة الاحترازية، وتنمية العلاقات المجتمعية، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة بالحرب والصراعات، وتبني آليات الرصد وحفظ السلام ومراقبة الامتثال وتنسيق ذلك مع الجهات الأممية. ومنع ارتكاب التعدي والتجاوزات من قبل منسوبي هذه التشكيلات، وذلك بالتزامن مع تعزيز مفاهيم الأمن الوطني، وخاصة منها ما يتعلق بأمن الحدود وأمن المجتمع وأمن الموارد.